African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 5, Issue 2, 2026
Page No: 502-517
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2025: 0.83 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

The Roles of UN Envoys in Resolving Internal Conflicts in Countries: An Analytical Study of the Libyan Case 2011-2026

Dr. Ali Ahmed Sheneeb [1*], Aboubakr Hadeeyah Almahrouq [2]
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce,
Al-Asmariya Islamic University, Zliten, Libya

أدوار المبعوثين الأمميين في حلّ الصراعات الداخلية للدول دراسة تحليلية للحالة الليبية للفترة 2011-2026

د. علي أحمد شنيب [1*]، أ. أبوبكر هدية المحروق [2]
[1،2] قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

[*]*Corresponding author: alishenib1981@gmail.com*

Received: March 03, 2026	Accepted: May 22, 2026	Published: May 30, 2026

Abstract
This study examines the roles of UN envoys in resolving internal conflicts, using the Libyan case as an analytical model for understanding the nature of international mediation in complex internal conflicts. Since 2011, the Libyan arena has witnessed a form of political division and security deterioration, necessitating UN intervention through its envoys to facilitate dialogue between the conflicting parties and support political settlement processes. The study aims to evaluate the roles played by these envoys by assessing their negotiation approach. It also seeks to explore the factors and challenges that have altered the effectiveness of these efforts, whether internal, such as the lack of political will and institutional division, or external, such as foreign interventions. The study employs an analytical approach using a case study methodology, tracing the course of the UN mission in Libya through its representatives. The study aims to provide a scholarly explanation of the limited results of UN mediation in Libya and the briefings submitted to the Security Council.

Keywords: Internal conflict, political division, UN envoy, conflict resolution, UN mediation.

الملخص
تتناوَل الدّراسة أدوار المبعوثين الأمميين في حل الصراعات الداخلية جاعلةً من الحالة الليبية نموذجًا تحليليا لِفهم طبِيعة الوساطة الدولية في الصراعات الداخلية المعقدة فمُنذ سنة 2011، شهِدت السّاحة الليبية شكل من الانقسَام السّياسي ، والتّدهور الأمنِي ما اقْتضى تدخل الأمم المُتحدة عبر مبعوثِيها لتمهيد الحوار بين الأطراف المتصارعة ودعم مسارات التّسوية السياسية، إنّ الدراسة تهدف إلى تقييم الأدوار ، التي اضطلع بها هؤلاء المبعوثين من خِلال تقيِيم النهج التفاوضي ، كما تسعى الدراسة إلى استكشاف العوامل والتحديات التي غيّرت في فعالية هذه الجهود سواء الداخلية كغِياب الإرادة السّياسية والانقسام المُؤسسي أو خارجِية كالتّدخلات الخارجية ، وتستند الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام أسلوب دِراسة الحالة من خلال تتبع مسار البعثة الأمثلة في ليبيا عبر ممثليها ، وتهدف الدراسة إلى تقديم ايضاح علمي لمحدودية نتائج الوساطة الأممية في ليبيا ، والاحاطات التي قدمت لمجلس الأمن .

الكلمات المفتاحية: الصراع الداخلي، الانقسام السياسي، المبعوث الأممي، حل الصراع، الوساطة الأممية.

أولا: المقدمة

إن الصراعات الدّاخلية تعُد أحد أخطر التّحديات التي تُواجه الأمن والسّلم الدوليين ، لاسيما حينما تتدخّل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والقبلية والأمنية ، كما هو الحال في العديد من الدّول التي شهدتها اضطرابات ما بعد الثورات أو الانقلابات ، ولعل ليبيا تأتي في صدارة هذه الدول ، حيثُ شهِدت ليبيا منذ سنة 2011 م انهِيار نظام القذافي بعد تدخل حلف " الناتو" واندلاع صراع مُسلح بين أطرافٍ متعددة ،

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وهذا ما أدّى إلى انقسام سياسي ومؤسساتِي حاد بالدرجة الأولى ، وأيضا فوضى أمنية ، وعلى هذا الأساس فإن أمام هذه الحالة المعقّدة ، قد اضّطلعت منظمة الأم المتحدة بدور رئِيسي في محاولة تسوية الصّراع ، وذلك من خلال تعيِين عدد من المبعوثين الأمميين منذ بداية الأمة بهدف إدارة الحوار بين الأطراف الليبية، ودفع العملية السياسية نحو الاستقرار، ولكِن هذه الجُهود لم تكلل بِنجاح حاسم رغم مُضي أكثر مِن عقد من الزمن .

ولعلّ هذه الدراسة تحلّل أدوار المبعُوثين الأمميين في إدارة الصّراع الداخلي الليبي من جِهة والعمل على تقيِيم فاعِلية تدخلاتهم ، ومدى تأثرهم بعوامل داخلية في ليبيا ، وأيضًا التأثيرات الدّولية والاقليمية ومدَى المساهمة في تحريك عجلة التّسوية السّياسية من جهة أُخرى، كما أنّ هذه الدراسة إلى الوقوف على التحدّيات في جُهود الوساطة الدّولية ، مع تقديم فهم عميق للتّحديات التي واجهت هذه الأدوار الأممِية للمبعوثين ومدى فاعليّتهم.

ثانيا : إشكالية الدراسة

بالرغم من توالي العديد من المبعوثِين الأُمميين إلى لِيبيا منذ سنة 2011م ، وتنوّع خياراتهم ورُؤيتهم إلا أنّ الصّراع الداخلي في ليبيا ، لم يَحل بِشكل جدري ، بل شهِد فتراتٍ من التّصعيد وأيضا التراجُع ، وانقسَام داخلي عمِيق وازدواجيةٍ في السُّلطة واستمرار التّدخلات الإقليمية والدولية في ذلك

ومِن هنا ، فإنّ الإشكالية تتبلور في مدى فاعلية أدوار المبعوثين الأمميين في حل الصّراع اللّيبي ، وما هي العوامل والتحديات التي ساهمت في نجاح أو فشل تدخلاتهم تجاه الصّراع ؟ ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية وهي :

1- ماهي الأدوار الفِعلية التي قام بها المبعوثين الأمَميون في ليبيا خلال مراحلهم تجاه الصراع؟
2- ماهي طَبيعة التحديات السياسية والأمنية والاقليمية التي واجهتم ؟
3- كيف تأثّرتْ جهود دور المبعوث الأممي بالتّوأُزُنات الدولية وتصالُح الدّول الفاعلة تجاه الصراع الداخلِي اللّيبِي ؟

ثالثا : فرضية الدراسة

إن فاعِلية المبعوثِين الأممِيين في حل الصّراع الليبي تأثرت سلباً بِتركيبة الأزمة الليبية الداخلية ، وتضارُب المصالِح الاقليمية والدّولية ، مما أدى إلى ضعف قدرتهم على تحقيق التسوية الدائمة ، وقد تركزت الفرضية على فرضِيات وهي :

1- إنّ التعددية السّياسية والإنقسام المُجتمعي في ليبيا شكّل عقبة أمام نجاح هؤُلاء المبعُوثين
2- إنّ تدخّلات القُوى الإقِليمية والدّولية المُتصارعة قوّضت حيادية البِعثة الأُممية والمبعوثين الخاصين بها
3- تفاوت الأداء بين المَبعوثين الأمميين قد أثّر في مُستوى التقدم والحل في العملية السياسية
4- محدُودية صلاحيات المبعوثين الأُممَيين وعجزهم بِفرض وعرض تنفِيد الاتفاقات التي قلّلت من فاعلياتهم.

رابعا : أهداف الدراسة

1- تقييم أدوار المبعوثِين الأمميين في حل الصّراع الداخلي الليبي من بداية الأزمة ، والوُصول إلى مدى فاعلياتِهم والمعوّقات التي واجهتهم .
2- تحليل الإطار الدبلوماسي والقانوني الذي يُنظم عمل المبعُوث الأممي في الصّراعات الداخلية وفق ميثاق منظمة الأمُم المتحدة والقرارات الدّولية.
3- تحلِيل مسار التدخّلات الخاصة بِالمبعوثين الأمميين في ليبيا وأبرز التحدّيات التي تحُد من فاعليتهم.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خامساً :أهمية الدراسة

إنّ أهمية هذه الدراسة تنبُع من اعتبارات علمية وعملية تتّصل بطبيعة أدوار المبعُوثين الأمُميين في تسوية الصّراعات الدولية ، خاصة في ظل تزايد الصّراعات الدّاخلية التي تتطلب تدخلًا خارجيا محايدا ولهذا فإنّ أهمية الدراسة تتمثّل في النقاط التالية:

1- تساهم الدراسة في تعزيز الفهم النّظري لِدور المبعوثين الأمُميون في تسوية الصراعات .
2- إعطاء رؤية فِي الصّراعات الدّاخلية في الحالات المُشابهة لِليبيا .
3- ترتكز الدراسة على فشل أو تعثّر مسارات الحِوارات السّياسية في ليبيا التي تعقُد منذ عِقد من الزمن ، وتساعدها على إعادة صياغة التدخلات الدّولية الأكثر فاعلية .

سادساً : حدود الدراسة

- الحُدود الزمانية: تُغطّي الدّراسة الفترة من بداية التّدخل الأمُمي في ليبيا سنة 2011 م وحتى سنة 2026 م، مع التركيز على أبرز محطّات أدوار المبعوثين الأمميين تجاه الصراع الليبي .
- الحُدود المكانية: يقتصِر نطاق الدّراسة على الحَالة الليبية كميدان لِتطبيق تدخّلات المبعوثين الأمميين في الصراعات الداخلية.
- الحُدود الموضوعية: تُركّز الدراسة على دور المبعوثين الأمميين في ليبيا ، دُون الخوض في باقيِ أوجَه التدخلات الدّولية كانت عسكرية أو اقتصادية .

سابعاً :منهجية الدراسة

يعتمد البحث هنا على مزيج من المناهج التالية :

1- المنهَج الوصفِي التحلِيلي

تعتمد هذه الدراسة في إطارها للمنهج الوصفي التحليلي بِوصفه الأنسب لمُقاربة الموضوع قيد الدراسة ، نظرا لما يوفره من أدوات تساعد على رصد الوقائع والأحداث كما هي في الواقع السياسي أيضا تحليل أبعادها وسياستها المختلفة ويقوم على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة .

2- المنهَج التّاريخي

ترتكِز هذِه الدراسة إلى المنهج التّاريخي والذِي يعد أداة منهجية أساسية لِفهم تطوّر الأزمات السّياسية في سِياقاتها الزمنية ، فهذا المنهج يستخدم بغرض تتبع التسلسُل الزمنِي للأحداث المُرتبطة بالأزمة اللّيبية منذُ بدايتها في سنة 2011 م ، وكذلك الأدوار المُتعاقبة للمبعُوثين الأمميين خِلال مراحِل مختلفة من الصّراع اللّيبي

3- المنهج المُقارن

تعتمِد الدراسة على المقارنة بوصفها إطارًا تحليلياً يتيح فهم الظواهِر السّياسية المُعقدة من خلال المُقارنة بين حالاتٍ مُتعددة أو بين مراحِل زمنِية مختلفة للحالة نفسهَا، ويكتسِب هذا المنهج أهمِية خاصة في دِراسة دور المبعُوثين الدّوليين في تسوية الصّراعات الدّاخلية نظراً لتعدّد السّياقات السّياسية وتُركّز الدّراسة على الحّالة اللّيبية بِوصفها نموذجًاً عملياً مِن خلال مُقارنة أدوار المبعُوثين التابِعين لـِ الأمم المُتحدة في مراحِلٍ زمنية مختلفة من الأزمَة اللّيبية وكذلك مُقارنة أنمَاط تدخّلهم وأدواتهم الدّبلوماسية في تسوية الصّراع، والكشف عن أوجَه التّشابه والاختلاف في طبِيعة الأدْوار التي يضْطلع بها المبعُوث الأُممي

4- منهج دراسة الحالة

تتخذ الدراسة من الحالة اللّيبية نموذجًاً عملياً مِن خلَال تحلِيل دور المبعُوثين التّابعين لِـ الأمُم المتحدة في إدارة وحل الصّراع الدّاخلي مُنذ اندلاعه، وتُركّز الدراسة هنا على تتَبع تطوّر هذا الدّور عبر مراحِلٍ زمنِية مختلفة مع تحلِيل أدوات الحوار وآليات التّفاوض التِي اعتمدها المبعُوثين الدوليين في مُحاولة الوُصول إلى تسوِية سياسِية لانتهاء من الصراع .

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثامناً :الدراسات السابقة

1- دراسة (عبدالرؤوف حجازي2020) **دور المبعُوثين الخاصّين للأمم المتحدة في إدارة النزاعات الداخلية:** تقييم لحالات عربية مختارة ،مجلة البحوث السياسية، جامعة القاهرة
تناولت الدراسة الدّور الذي لعبه المبعوثون الأمميُون في عددْ من النزاعات الداخلية مثل سُوريا واليمن وركّزت الدراسة على مدى فعالية تدخلهم من حيث الحِياد الدعم الدولي والقدرة على التأثير في مواقف الأطراف المتنازعة .
وخلصت الدراسة إلى أن فعالية المبعوث ترتبط بمدى وضوح تفويضه السياسي ومدى التعاون الدولي معه.

2- دراسة (محمود صافي 2020) ، **إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي "رؤية نظرية"** ،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية ، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس.
تناوَلت الدّراسة أهمية إدارة الصّراعات الدّاخلية التِي عرقلت بِشكل أو بآخَر مسار العملية على نحو فعال يجعل من الصّراع دافعا لعملية التّحول الانتقالي في دول الربيع العربي وذلك على نحوٍ فعّال يجعل من الصّراع دافعا لعملية التحول الديمقراطي من خلال قِيامه بِدور العامِل المُحفز لإحداث التغيرات المجتمعية اللازمة لتصحيح وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات أو بينهم وبين الدولة ويمنع من تكرار حدوثها لضمان الانتقال نحو نظام ديمقراطي.
وخلُصت الدراسة أنّ الصراعات الداخلية تجد بيئة خصبة لنشأتها في أعقاب الثورات أي خلال مراحل الانتقال نحو الديمقراطية.

3- دراسة (العبيدي 2022) ، **العملية السياسية في ليبيا بعد 2011: من اتفاق الصخيرات إلى الحوار السياسي في جنيف** ،مركز دراسات شمال إفريقيا، تونس
هذه الدراسة حلّلت مسار التّسوية السياسية في ليبيا من 2011حتى 2021، مع تركِيزها على الاتفاقات الأممية مثل اتفاق الصخيرات بالمغرب ومنتدى الحوار السياسي بجنيف وخلُصت إلى أن التقدم في العملية السّياسية كان هشّا ومتأثرا بإنقسامات داخِلية لشّرعية البلاد وغِياب الآليات لِتنفيذها رُغم توقيع عدد من الاتفاقات بين المُتحاورين .

4- دراسة (فوزي الدرديري 2023)بعنوان **تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة النزاع الليبي: بين الوساطة والواقع السياسي** ، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، مركز الأهرام للدراسات السياسية
هذه الدّراسة ركّزت على العلاقة بين دور المبعوث الأممي (كمتغير مستقل) ومسار التسوية السياسية في ليبيا (كمتغير تابع) وتناولت أداء كل من برناردينو ليون غسان سلامة وستيفاني ويليامز.
وخلُصَت الدراسة إلى أن غياب الإرادة السياسية الداخلية والتضارب الدولي أضعف من تأثير جهود المبعوثين رغم الطروحات التي قُدّمت.

التعقيب عن الدراسات السابقة

إنّ الدّراسات السابقة اهتماما متزايدا بدور المبعوثِين الأمميين في إدارة الصراعات الداخلية خاصة في السياقات العربية حيث قدّمت إسهامات مهمة في فهم طبيعة هذا الدور والعوامل المؤثرة فيه فقد ركّزت بعض الدراسات على تقييم فعالية المبعوثين الدوليين من حيث الحياد والدعم الدولي ووضوح التفويض فيما اهتمت دراسات أخرى بتحليل الصراعات الداخلية في سياق التحول الديمقراطي أو بتتبع مسار العملية السياسية في الحالة الليبية.
ومع هذا نلاحظ على أنّ هذه الدّراسات اتسمت في معظمها بالطّابع الوصفي أو التقييمي دون التعمق في تقديم تفسير سببي واضح لتباين نتائج جهود المبعوثين الدوليين كما أن بعض الدراسات تناولت الموضوع من منظور عام أو نظري دون الممارسة العملية في الواقع في حين ركّزت دراسات أخرى على نتائج العملية السّياسية دون تحليل كاف لدور الفاعل الدّولي داخلها.
أيضاً لم تناقش الدراسات السابقة بشكل مناسب التفاعل المعقّد بين التحديات الداخلية كالانقسامات السياسية وغياب التوافق والتحديات الخارجية كالتدخلات الدولية في الحالة الليبية ، زد على ذلك فإن معظم هذه

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسات لم تقدم تحليلا مقارنًا منهجيا لأداء المبعوثين الدوليين من حيث الأدوات والآليات المستخدمة كما لم تُركز بشكل مناسب على معضلة تنفيذ الاتّفاقات السياسية رُغم تكرار التلميح إلى هشاشتِه.

المحور الأول: الصراعات الداخلية – المفهوم والخصائص و دور المُنظمة الأممية في إدارة وحل الصّراعات

تُعدُّ المبادرة الأولى نحو حل وتسوية الصراعات الداخلية على نحو رشيد يحقق الغاية منه في تحقيق المصالحة والسلام الدائم ، هي المحاولة الاقتراب من تلك الصراعات لفهم طبيعتها والانماط التي تطرحها، الأمر الذي قد يتحقق من خلال البدء بتعريف مفهوم الصراع الداخلي وتحديد أبعاده وأسبابه ، فالصّراعات الداخلية من أكثر أنواع الصّراعات انتشارا في العصر الحالي ، فالنّزاعات الدّاخلية واحدة من أكثر الظواهر السياسية والاجتماعية تعقيدًا في العصر الحديث، حيث تندلع نتيجة تراكمات متعددة ومتداخلة من العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية ، وقد تطوّرت هذه النزاعات في طبيعتها ومداها، فأصبحت لا تقتصر على الصّراعات التقليدية بين الدولة والمتمردين، بل تشمل انقسامات داخل المجتمع نفسه، وغالبًا ما تأخذ طابعًا مسلحًا يُهدد استقرار الدول ووحدة مؤسساتها (أبو زيد، 2019، ص 14).

أولًا: مفهوم الصراع الداخلي

يقصد بالصراع الداخلي بأنه علاقة بين طرفين أو أكثر (أفردا أو جماعات) ،ينشأ بينهما تناقض في المصالح أو الأهداف أو القيم ، وتكون أطراف الصراع على دراية وإدراك لهذا التناقض (صافي ، 2020، ص171) .

وتعرّف أيضا بأنها حالة من التوتر والتعارض بين أطراف فاعلة داخل الدولة الواحدة وتتخذ شكل مواجهة سياسية أو اجتماعية أو عسكرية ، وتدور حول قضايا تتعلق بالسلطة أو الموارد أو العدالة الاجتماعية أو الهوية وقد تتطور إلى نزاع مسلح واسع النطاق (collir,hoeffler,2012)

أو هي تلك الحالة من الصراع المسلح أو السياسي الذي ينشأ داخل الدولة بين أطراف تنتمي إلى نفس الكيان الوطني، وتشمل عادةً الحكومة المركزية من جهة، وجماعات متمردة أو قوى معارضة مسلحة من جهة أخرى، وتُعرفه اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنه:

"صراع يحدث داخل أراضي دولة ما بين قواتها المسلحة النظامية وجماعات مسلحة منظمة أخرى، أو فيما بينها" (ص5، 2008، ICRC)، كما يعرفها بعض الباحثِين بأنه "حالة من التوتر والتصادم بين مصالح جماعية داخل الدولة، تؤدي غالبًا إلى استخدام القوة والعنف" (زيدان، 2017، ص 22).

ويتميّز الصراع الداخلي عن الصراع الدولي في أنه يقع داخل حدود الدولة، ولا تكون أطرافه الخارجية معترف بها كطرف رسمي في الحرب، رغم أن هذه النزاعات قد تشهد تدخلات خارجية غير مباشرة تُعقّد مسارات التسوية (عبدالحميد، 2020، ص 31).

ثانيًا: خصائص الصراع الداخلي

1- أنّ الصراعات الداخلية هي ظاهرة عالمية ، وقد تكون ذات مغزى ايجابي : ومن ثم فإن الصراعات الداخلية هي أمر حتمي وطبيعي بل وضروري في حياة الدول ، حيث هنا يلعب في البداية دور المنبه لكل من الأفراد وأيضا المنظمات والكيانات المجتمعية للتحرك من اجل إدارة الصراعات الكامنة بفعل أي علاقة مجتمعية ، م أنه يعد بمثابة العامل المحفز لأحداث التغيرات المجتمعية ، لتصحيح وضبط العلاقات بين الأفراد والجماعات أو بينهم وبين الدولة .

2- تحدث الصراعات الداخلية بدرجات متفاوتة من البناء والتدمير : ويتمثل ذلك في النمط الذي يتبعه الأفراد والجماعات المختلفة في إداراتهم للصراعات الداخلية ، حيث إن إدارة مثل هذه الصراعات بطريقة ايجابية تعتمد على الوسائل السلمية ، ويعمل على تعزيز العلاقات بين الأفراد والجماعات المتصارعة ، ويحقق المصالح المرضية لطرفي الصراع وتركز أهم تلك الأشكال الايجابية في تعامل الأفراد والجماعات مع الصراعات الداخلية ، من خلال تشكيل الحركات الاجتماعية ،أو الدخول بصورة رسمية في المعترك السياسي ، أو عمل إحدى وسائل الضغط الاقتصادي ، أو طلب المساندة والدعم من الوسطاء ، أما النوع

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الآخر من الأنماط في الأنماط التدميرية لإدارة الصراعات الداخلية ، فهي تلك التي يرى فيها طرفي الصراع أنه حله يتمثل في معادلة صفرية تنتهي نتيجتها بفوز أحد طرفي الصراع على حساب خسارة الطرف الآخر، ومن ثم يتم الاعتماد على العنف بدرجة أكبر في إدارة مثل تلك الصراعات .

3- تحتوي الصراعات الداخلية في جوهرها على بُنى اجتماعية متنازع عليها : بالرغم من إدراك طرفي الصراع بسبب وجود تناقض بينهما في الأهداف أو المصالح أو القيم إلا أن رؤية كل منهما لجوهر هذا الصراع وموضوعه قد تتغير وفقاً لأهداف التي يريدها لكل طرف في تحقيقه من هذا الصراع .

4- تتميز الصّراعات الداخلية في كونها ظاهرة دِيناميكية يتِم تطورها من مرحلة إلى أخرى مع تبني أطراف الصراع لاستراتيجية جديدة في تعامله مع الصراع ، أو تحقيق بعضا من الأهداف التي يبني الصراع من أجلها ، وفي مقابله الفشل في تحقيق البعض الآخر.

ومن هذا المنطلق ، فإن من أبرز خصائص الصراعات أو النزاعات الداخلية زيادة على ما سبق أنها تُدار بين أطراف تنتمي إلى نفس الدولة، وأحياناً ما يكون الصّراع بين الدولة والجماعات المتمردة أو المنظمات الغير حكومية ، والتي تسعى لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية (عبدالنور،2018،ص19).

كما أيضا تتميز الصراعات بطيلة مدتها ، إذ تستمر بعض الصّراعات الداخلية لعُقود دون حلول نهائية، مثل ما حدث في أفغانستان والصّومال (كامل، 2021، ص 44).

و لهذا فإنه غالبا ما تستلزم هذه الصراعات على كلفة اقتصادية وانسانية باهظة تشمل انهيار البنى التحتية، ونزوح السكان، وارتفاع معدلات الفقر والعنف (الدليمي، 2016، ص 37).

وقد تكون لهذه الصراعات امتدادات إقليمية أو دولية، إذ تتدخل أطراف خارجية في دعم أحد طرفي الصّراع، مما يزيد من تعقيد الحلول الممكنة (الشمري، 2020، ص 25).

ثالثًا: العوامِل التي تؤدّي إلى الصّراعات الداخلية

إن الصراعات الداخلية مشكلة متعددة الأوجه، فهي تنتج مآسي إنسانية وانتهاكات إنسانية، وهذا لا يؤثر فقط على المستوى المحلي والإقليمي، بل أيضًا على المستوى العالمي، ولهذا فإن الصراعات الداخلية ليست متجانسة في طبيعتها، وتختلف في أصولها ودوافعها وأهدافها .(Whyte,2020,p4)

ولذلك فإنّ عوامل الصراعات الداخلية تتنوع وتتشابَك، وغالبا ما تعود إلى التفريق السياسي والتهميش، كما هو الحال في كثير من الدول التي تشهد نزاعات إثنية أو طائفية (الناصري، 2015، ص 18).

ومن الدوافع الرئيسية كذلك التدهور الاقتصادي، وضعف التنمية، وغياب العدالة في توزيع الثروات، مما يغذي الشعور بالغبن الاجتماعي ويدفع بعض الفئات إلى التمرد (خليل، 2018، ص 29).

أما بخصوص العوامل الاجتماعية والثقافية فتشمل الصراعات الطائفية أو العرقية التي تنبع من هوية الجماعات والانتماءات التقليدية، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى انقسام المجتمع (مرعي، 2020، ص 21).

ويعد التدخل الخارجي من العوامل المهمة أيضًا، إذ تسهم الدول الكبرى أو الإقليمية في تغذية الصراع الداخلي لدعم مصالحها الجيوسياسية، كما هو واضح في الصراعات الليبية والسورية واليمنية (سالم، 2021، ص 12).

رابعاً: دور المُنظمة الأممية في إدارة وحل الصّراعات

منذ إنشاء المنظمة الأممية في عام 1945، عُهدت لهذه المنظمة وظيفة حفظ السّلم والأمن الدوليين في كافة العالم ، وكان من أهم أدواتها في هذا المجال هو إدارة الصراعات التي تحدث ، سواء من خلال مهام الوساطة، أو إرسال قوات لحفظ سلام أو تعيين مبعوثين خاصين إلى مناطق الصّراع ، ومن هنا فقد تطور هذا الدور بمرور الوقت ليشمل الصراعات الداخلية، خاصة مع تزايد الصراعات المسلحة و الحروب الأهلية داخل الدول (منصور، 2017، ص 11).

ووفقاً لذلك ، يعتمد تدخّل الأمم المتحدة في هذه الصراعات إلى الفصل السّادس والسابع من وثيقة هذه المنظمة، إذ يوثّق الفصل السادس من هذا الميثاق هو التدخل السلمي عبر الوساطة أو التفاوض، بينما يتجه الفصل السابع إلى التدخل الإجباري، بما في ذلك فرض عقوبات أو تدخل عسكري عند تهديد السلم أو

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حدوث عدوان (سعيد، 2019، ص 38)، وقد أقرت الأمم المتحدة على تنفيد آليات متنوعة لدورها، مثل اعتماد قرارات من مجلس الأمن، أو نشر بعثة أممية أو تكوين لجان تحقيق.
ولهذا فقد لوحظت التّجارب الميدانية في دول مثل كوسوفو، وسيراليون، والسودان، أنّ تدخل الأمم المتحدة ربما يحدث تمييزاً فعليًا في نقص حِدة الصراع أو المراقبة على عمليات السلام، بشرط توفّر دعم دولي في ذلك ، وتعاون الأطراف المتصارعة، وعدم وجود تدخلات تربُكها (علي، 2020، ص 23).
ومن خلال ذلك ، فإن الصُعوبات الجديدة التي حدثت على الصراعات الحديثة ، لم يعد دور الأُمم المتحدة هنا يختصر على ايقاف الاشتباك ، بل تطور ليشمل تصحيح المؤسسات ، ودعم الحكم الرشيد في الدّولة ، وبناء السّلام ورعاية المسارات السّياسية، مما يجعل هذا الدّور عاملا مركزيًا في النسق الدولي لحفظ الاستقرار (نادر، 2018، ص 30).

المحور الثاني: تطور الأدوار الفعلية للمبعوثين الأمميين في حل الصراع الداخلي الليبي

يُعد المبعوث الأممي أداة تنفيذية مهمّة ترتكز عليها الأمم المتحدة في تطبيق سياساتها في الصراعات، خاصةً في الحالات التي تجد صعوبة في إرسال قوات حفظ سلام، ويُكلّف المبعوث الأممي هنا رسميًا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، اعتماداً على قرار أو مشاورات من مجلس الأمن، ويُمنح تفويضًا للتواصل مع الأطراف المتصارعة أو المتنازعة ، والعمل على تقديم مقترحات للحل، والرفع بتقارير دورية لمجلس الأمن (جبر، 2016، ص 17).
ومن مهام المبعوث الأممي ما يلي:

- القيام بإجراء مفاوضات غير مباشرة بين الأطراف المتصارعة.
- العمل على اقتراح مبادرات لحل الأزمة وفقًا لمبدأ "السيادة الوطنية" وموافقة الأطراف في ذلك .
- التنسيق في عمل البعثة الأممية على الأرض، إن وُجدت، وتوجيه جهود تحقيق أهداف السلام.
- القيام على إطلاع مجلس الأمن على تطورات الأزمة من خلال تقارير دورية (مروان، 2021، ص 40).

وفي هذا السّياق فإن وظيفة المبعوث الأممي ، هنا تتباين حسب حقيقة الصراع، ودرجة تفويضه ، وإلى مدى استجابة الأطراف الفاعلة المحلية ، والدّولية في حل الصراع ، فبعض الحالات يُفوّض المبعوث اختصاصات واسعة للتدخل المباشر، وبعض الأحيان يقتصر بدور الوسيط الناقل للرؤى والمقترحات بين الأطراف المتصارعة (العساف، 2019، ص 26).
ومن خلال ذلك يستفهم البعض عن كيفية اختيار هؤلاء المبعوثين الأمميين ، ولهذا فإنه في الغالب ما تُدرج هذه المناصب القيادية المدنية، مثل رئيس البعثة، ونائب رئيس البعثة، والمبعوثين الخاصين بمنصب وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد، وتُمارس هذه الوظائف في بعثات الأمم المتحدة الميدانية من خلال "عمليات حفظ السلام، والبعثات/المكاتب السياسية الخاصة ، أو بعثات الدعم" ، وغالبًا ما تكون في مواقع مهام شاقة لا تسمح باصطحاب العائلات ، وفي نفس السّياق يجب أن تتضمن الطلبات سيرة ذاتية شاملة للمرشح، تتضمن معلومات التواصل السياسي الشامل بالإضافة إلى استبيان توجيهي مُكتمل، وبالنسبة للترشيحات الرّسمية من الدول الأعضاء في الهيئة، يجب إرفاق رسالة ترشيح يُوضح أسباب اعتبار المرشح كفؤً لموقع قيادي رفيع المستوى، مع تسليط الضوء على الممارسة الموضوعية والكفاءات وأسلوب القيادة ذي الصلة، وسيتم التقييم في الطلبات المكتملة فقط بعد عملية مراجعة داخلية ، وسيتم أيضاً تضمين المرشحين الذين يستوفون الحد الأدنى من المطالب في قائمة المرشحين لمنصب الممثل الخاص للأمين العام -نائب الممثل الخاص للأمين العام- المبعوث، وسيتم دعوة فقط من يُعتبرون مناسبين لوظائف محددة، عند ظهور مناصب شاغرة للمشاركة في عملية اختيار تنافسية. (www.un.org.sg/files/atoms/files/2024:1)
ولذلك فإنّ عمل المبعُوث الأممي يتنوع من خلال الآليات التالية :

- الحوار السياسي الشامل الذي يجمع أطراف الصراع بشكل مباشر أو متتابع.
- المشاورات المغلقة التي تحدث مع الفاعلين الدوليين والإقليميين .

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- العمل على تنظيم المؤتمرات والمبادرات التي تفضي إلى توقيع اتفاقيات تهدئة أو ترتيبات انتقالية (الهاشمي، 2020، ص 33).

وبالرغم من أهمية هذا الدور، إلا أن فاعلية المبعوث الأممي ترتبط بأعمال عديدة منها: الحياد، القوة الدبلوماسية، ودعم مجلس الأمن، والقدرة على الاستيعاب من تعقيدات الواقع المحلي، وأيضاً في عدة من الحالات، يكون هناك اصطدام جهود المبعوث الأممي بتضارب المصالح في بعض الدول ، وربما انعدام الثقة بين الأطراف المتصارعة ، مما يحدّ من فرص النجاح لحل الصراع (حمزة، 2022، ص 36).

وتدُل الأبحاث المُتعلقة بالمبعوثِين متعددي الأطراف إلى أنه يفضل تعيين مبعوثين من الأُمم المتّحدة والمُنظمات الإقليمية عندما يظُل حجم الصراع ودرجة تدويله مرتفعين فضلا عن ذلك قد ينتقي مبعوثُو الأُمم المتحدة كوسيلة مفضّلة للسّلام والأمن إذا عارضَت الأطراف المتصارِعة نشر أنماط أخرى من عمليات حفظ السلام ، أو إذا عجز مجلِس الأمن عن التوصّل إلى اتفاق بشأن سبيل آخر للسّير قُدما، في مثل هذه الحالات، ومن هنا قد يؤدي تعيين مبعوث خاص أو شخصي في تعزيز العلاقات مع الجِهات الفّاعلة المهمة أو الحفاظ عليها، تعزيز العلاقة بين الأطراف، بل وحتى في تهيئة المجَال لنَشر أنواع أخرى من عمليات حِفظ السّلام في المُستقبل

وعادة ما يكون لدى مبعوثي الأمم المتحدة ومكاتبهم ميزانية صغيرة وعدد قليل من الموظفين، ولاَ يمتلكون قُدرات مسلحة أو تفويضاً باسْتخدام القّوة، ووجودهم محدود أو معدوم في البلدان التي يركزون عليها ، ونظرا لتركيزهم الدّبلوماسي، لم يُفَوض المبعُوثون الخاصُّون والشخصيون بشكل مباشر لدعم حماية المدنيين، و يتضمن الملحق مزيدا من التفاصيل حول التّعيين والولاية، وعمليّات السّلام التي يكلف بها حاليا المبعوثُون الخاصُون للأمُم المتحدة ومكاتبهم لتغطية بلد أو منطقة معينة يكون المبعوثون الخاصون أكثر فعالية عندما يحظون بدعم سياسي قوي من مجلس الأمن أو الدّول الأعضاء المؤثرة ، ومع ذلك، ونظرا لإمكانية اللجوء إلى المبعوثين عندما تعجُز الدُّول الأعضاء عن الاتّفاق على آليات السّلام فلا يمكن اعتبار هذا الدعم أمرًا مفروغًا منه، ولذلك يسعى المبعوثون إلى العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة التي يمكنها ممارسة النفوذ على أطراف النزاع، لاكتساب نفوذ وتوجيه الزخم السياسي نحو المبادرات الأكثر جدوى إضافة إلى المهارات الدبلوماسية المتميزة، يمكن أن يكون لخلفية المبعوث دورٌ أساسي في كسب تأييد مبدئي من أصحاب المصلحة في الصراع فعلىَ سبيل المثال، قد يدعَم النُّفوذ السِّياسي للمبعوث بناء العلاقات مع الأطراف، طالما أنّه يعزز مصداقيته وحياده وجدارته بِالثقة. علاوةً على ذلك، يتطلب تدويل الصراعات أن يكون المبعوثُين خبراء في تنظيم وتيسِير الحوار متعدد الأصعدة على الأصعدة العالمية والإقلِيمية ، والمحلية بين مُختلف الجّهات المعنية الفاعلة في الصراع أو المتمكنة في التأثير في مساره By Julie (Gregory, 2026),

أولا: سياق الأزمة الليبية

تُعدّ الحالة الليبية من أبرز النماذج المعاصرة للصّراعات الدّاخلية ، حيث أدركت ليبيا منذ سنة 2011 م تدهور سياسيً وأمني بعيد إثر انهيار نظام القذافي، مما أدى إلى دخول البلاد في مرحلة من الفوضى المؤسساتية والانقسام السياسي أيضاً، فقد عجزت البلاد إلى حكم مركزي موحد ، وانتشار الجماعات المسلحة ، وتعدّد الحكومات الموازية والأجسام المتصارعة على الشرعية (السنوسي، 2017، ص 9).

ولهذا فإن أزمة ليبيا في عقب ثورة السابع عشر من فبراير 2011، سُرعان ما تغيرت من تجمهرات شعبية إلى صراع مسلح مناصر من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ممّا أدى هذه المساندة إلى إنهاء حكم نظام العقيد القذافي، ولكن غياب الاستراتيجية الانتقالي الواضحة ، وانهيار مؤسسات الدولة ، أدى إلى دخول ليبيا في دوامة من الصراع والانقسام السياسي (أبوشاقور، 2018، ص 41).

ووفقا لهذا الاطار ، فقد عاشت ليبيا **مراحل متتابعة** من الصعوبات أهمها:

- مرحلة ما بعد الثورة منذ سنة 2012حتى 2014 م: هذه المرحلة تميزت بضعف الحكومات المؤقتة في الدولة، وانتشار السلاح في البلاد ، وعدم التحكم في السيطرة على الكتائب أو الكيانات المسلّحة الخارجة عن سيطرة الدولة (البرغثي، 2019، ص 21).

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

- انقسام مؤسّسات الدولة منذ سنة 2014 حتى 2016 م : هذه الفترة انقسمت فيها البلاد إلى سلطتين: حكومة في طرابلس الغرب مساندة من المؤتمر الوطني العام سابقاً وأخرى في الشرق ، مساندة من مجلس النواب ولكلٍ من هذه السلطتين لهما جيش ومؤسسات مستقلة (الحاسي، 2020، ص 35).
- مساعي التّسوية الأممية منذ سنة 2015 حتى 2021 م : كانت أهمية هذه المرحلة هي اتفاق الصخيرات بالمغرب سنة 2015 ، والذي كانت بإشراف الأمم المتحدة، وأسفر هذا الاتّفاق عن تشكِيل حكومة الوفاق الوطني، إلا أن الانقسام ظل ثابتاً بسبب رفض بعض الأطراف المتصارعة لهذا الإتفاق، واستمرار الصراعات المسلحة في نفس الشأن، خاصة في مناطق الهِلال النفطي وطرابلس (بن طاهر، 2020، ص 44).
- مرحلة الحِوارات السّياسية منذ سنة 2020 حتى 2022 م: هذه الفترة قادَتها البِعثة الأممية للدّعم في ليبيا، وقد أفضت عن تشكيل سلطة مُؤقتة في أنحاء البلاد تتكون من مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية ، إلاّ أنّ هذه العملية السياسية عادت للركود مرة أخرى مع اخفاق الانتخابات المقررة والتي كانت في شهر ديسمبر من عام 2021 (العبيدي، 2022، ص 17).

ولهذا فإنّ الأزمة اللّيبية تميزت بتعقِيدات كثيرة منذ بداية الأزمة ، **أبرزها**:

1. توسع عدد الفاعلين المحليين من الجماعات المسلحة ، والتكوينات القبلية ، والقوى السياسية.
2. التدخلات الدولية والإقليمية المباشرة من الدّول مثل مصر، وتركيا، والإمارات وأيضاً روسيا الاتحادية.
3. توظيف هذا الصراع بصراع المصالح الاقتصادية، خاصة حول ما يتعلق بالنفط .

ثانيا: السّياق الزمني لتعيين المبعوثين الأمميين إلى ليبيا

منذ بداية الأزمة في ليبيا في سنة 2011، تعاقب على ملف الساحة الليبية عدد من المبعوثين الأمميين الذين قد كُلّفوا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية تُنهي حالة الانقسام و الفوضى، وأيضاً تعيد بناء مؤسسات الدولة، وقد تلقّى هؤلاء المبعوثون الأمميون تحديات كثيرة في ظل تعقّد المشهد الداخلي الليبي، وتضارب المصالح الإقليمية والدولية (بوصفيحة، 2019، ص 13).

1. المبعوث برناردينو ليون (2014–2015):

برناردينو ليون هو دبلوماسي إسباني وقد وُلد عام 1964 ، شغل عدة مناصب دبلوماسية بارزة في الحكومة الإسبانية، وخاصة في قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شغل منصب السكرتير العام لرئاسة الحكومة الإسبانية، ومسؤول عن السياسات الخارجية، تم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في حينها، بان كي مون، في أغسطس 2014 كمبعوث خاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ،تولى المهمة بعد تصاعد الصراع بين حكومتي طبرق وطرابلس، قاد مفاوضات الحوار الليبي في مدينة الصخيرات المغربية، والتي انطلقت في مارس 2015 ، وأسفر جهده عن اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي أدى إلى إنشاء حكومة الوفاق الوطني.

ورغم أن الاتفاق حظي بدعم دولي، إلا أنه واجه رفضًا من أطراف داخلية مهمة، مثل مجلس النواب في طبرق والجيش بقيادة حفتر، مما أضعف من تطبيقه ميدانيًا (الهنشيري، 2020، ص 27).

2. المبعوث مارتن كوبلر (2015–2017):

مارتن كوبلر دبلوماسي ألماني من مواليد 1953 في مدينة شتوتغارت بألمانيا ، وقد عمل في الخارجية الألمانية وشغل مناصب رفيعة ، عُيّن مبعوثًا خاصًا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) في 4 نوفمبر 2015، خلفًا للمبعوث الإسباني برناردينو ليون ، وكان دوره يتمثل في تنفيذ اتفاق الصخيرات وتعزيز حكومة الوفاق الوطني سعى في كسب دعم الفاعلين المحليين والدوليين، لكنه واجه انسدادا سياسيا وعجزا في الزام الحكومة الجديدة في بعض المناطق كما واجه انقسامات داخل المجلس الرئاسي نفسه مما زاد من تعقيد مهمته (الدرديري، 2020، ص 38) .

وقد دعا المبعوث مارتن كوبلر إلى دعم غربي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بما في ذلك رفع حظر الأسلحة والتدريب، ولكن ضمن إطار طلب من حكومة الوحدة وليس تدخلًا عسكريًا خارجيًا (/https://www.newarab.com)

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. المبعوث غسان سلامة (2017–2020):

أكاديمي ودُبلوماسي لبناني، ولد سنة 1951 في بيروت ، تقلد منصب وزير الثقافة اللبناني في حكومة رفِيق الحريري من 2000 إلى 2003 ، وحاليا يشغل في عام 2026 وزير الثقافة في لبنان بقيادة حكومة نواف سلام ، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في تلك الفترة تعيين غسان سلامة في 22 يونيو 2017 م ليصبح الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الدعم في ليبيا (UNSMIL)، خلفًا لمارتن كوبلر ، حاول سلامة الخروج من مأزق اتفاق الصخيرات بإطلاق خطة جديدة تتكون من ثلاث مراحل منها تعديل الاتفاق وعقد مؤتمر وطني جامع ،و تنظيم انتخابات في تاريخ 2 مارس 2020، وقد أعلن سلامة استقالته لأسباب صحّية وتعثّر الدعم الدولي اللازم لاستمرار الجهود، خصوصا من الدول المؤثرة في الصّراع، مثل فرنسا وروسيا والامارات وتركيا .

وقد حقق المبعوث الأممي غسان سلامة بعض التقدم بتلك الفترة ، خاصة بِعقد مُلتقى غدامس الوطني، لكنه واجه تحديا كبيرا بعد هجوم القوات التابعة بقيادة خليفة حفتر على مدينة طرابلس في أبريل 2019، مما أفشل العملية السياسية (سلامة، 2021، ص 11).

4. المبعوث ستيفاني ويليامز (2020–2021):

دبلوماسية أمريكية تقلدت المنصب بالإنابة بعد استقالة المبعوث غسّان سلامة في مارس 2020م ، ونجحت في إحياء العملية السياسية بعد وقف إطلاق النار، أطلقت منتدى الحوار السياسي الليبي في تونس وجنيف، الذي أسفر عن انتخاب سُلطة تنفيذية مؤقتة (المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية) في فبراير 2021، بجهود حظيت بإشادة دولية، رغم بقاء خلافات حادة حول القاعدة الدستورية للانتخابات (العبيدي، 2022، ص 22)

في أكتوبر 2021، أعلنت ستيفاني ويليامز عن مغادرة منصبها كمبعوثة خاصة بالإنابة إلى ليبيا، بعد نجاحها في تحقيق التقدم الكبير على صعيد التهدئة السياسية، والإشراف على مرحلة جديدة من الحكومة الليبية، ولكنها أكدت على ضرورة الحفاظ على الاستقرار وتنفيذ الاتفاقات السياسية بشكل كامل.((https://www.aljazeera.com/news/2021/10/5

5- المبعوث يان كوبيش (2021–2022):

يان كوبيش هو دبلوماسي ومفاوض بارز من جمهورية التشيك تم تعيينه مبعوثًا خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا في يناير 2021، واستمر في هذا المنصب حتى نوفمبر 2022، عمل على تثبيت نتائج الحوار السياسي، ودفع نحو إجراء الانتخابات في موعدها نهاية 2021، لكنه واجه عراقيل قانونية ودستورية حالت دون تنفيذها، اتُّهم بالضعف في التعامل مع تعنت بعض الأطراف، وقدم استقالته بشكل مفاجئ قبيل الموعد الانتخابي المقرر ، وفي رسالته بشأن الاستقالة أشار إلى أنه لا يمكن تنفيذ المهام التي كان يعكف على إنجازها بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر والمناخ الصعب الذي كان يعيق تقدم العملية السياسية في البلاد. (العريبي، 2023، ص 16).

6. المبعوث عبدالله باتيلي (2022):

وهو دبلوماسي سنغالي تم تعيينه كمبعوث خاص جديد إلى ليبيا، وقد طرح مبادرة جديدة لتجاوز الجمود السياسي الدستوري ، وهي أن تشكل لجنة ليبية مشتركة لصياغة قاعدة انتخابية، لكن خطته واجهت انتقادات وشكوك من عدة أطراف، وسعى لتطبيق آليات الضغط الدولية على الأطراف السياسية والعسكرية في ليبيا للالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار والابتعاد عن التصعيد العسكري، (بن ساسي، 2024، ص 9)، وفي نوفمبر 2023، ذكرت تقارير أممية أن عبدالله باتيلي قدم استقالته على خلفية صعوبة إدارة عملية التفاوض في بيئة غير مستقرة سياسيًا، وتشير بعض التقارير إلى أن المبعوث الأممي كان قد عبّر عن إحباطه في عدة اجتماعات خاصة بسبب الجمود السياسي الذي واجهته عملية التسوية في ليبيا، وأصبح من الصعب جدًا تحقيق تقدم ملموس في ظل هذا الواقع .

7. المبعوثة هانا سيروا تيتيه (2025- إلى الآن)

وُلدت في 31 مايو 1967 م وهي محامية ودبلوماسية وهي الشخصية العاشرة التي تتولى هذا المنصب منذ 2011 وهي وزيرة خارجية سابقة لدولة غانا (2013-2017) وشغلت منذ العام 2022 منصب الممثلة

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الخاصة للأمين العام في منطقة القرن الأفريقي وقد كلّفت من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لمنصب رئيسة البعثة الأممية للدعم في ليبيا بتاريخ 20 فبراير 2025

قد تكون هذه هي المعركة الأهم في حياة الدبلوماسية الغانيّة هانا تيتيه، والمرحلة الأكثر أهمية لدى الليبيين الذين ملّوا الفترات الانتقالية و«الإخفاق الأممي وتعمل تيتيه راهناً، وأمامها تجارب أسلافها من المبعوثين مع ملفّ معقّد، ولذا فإنها تريد بالتأكيد تحقيق نجاح يكلّل مشوارها الأممي. دمت المبعوثة الأممية للدعم في ليبيا هانا تيتيه، الخميس، مقترح خارطة طريق لحل الأزمة تهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلد العربي خلال إطار زمني أقصاه 18 شهرا). (الشيخ ،2025 ،ص6)

وقد قالت تيتيه، خلال إحاطتها أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا في سنة 2025 : "أقترح خارطة طريق تعتمد على ثلاث ركائز رئيسية أولهاإعداد إطار انتخابي سليم من الناحية الفنية ، وقابل للتطبيق سياسيا يهدف لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وأضافت أنّ الخارطة تشمل توحيد المؤسسات من خلال حكومة جديدة موحدة.

أيضاً خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي في ابريل 2026 ، كشفت المبعوثة الأممية لدي ليبيا هانا تيتيه، عن تواصُلها مع مجموعة مُصغّرة من الفاعِلين الليبيين "في إطار مقاربة لتحديد سبل الخُروج من حالة الانسَداد الحالية وتمهيد الطريق أمام المُؤسسات اللّيبية لتنفيذ المرحلتَين الأوليتّين من خارطة الطّريق."

وأوضحت المبعوثة أن الطاولة المصغرة تكون من "4+4"، بمشاركة أعضاء من المجلس الأعلى للدولة ومستشار رئيس حكومة الوحدة ووزير الدولة للاتصالات والشؤون السياسية ممثلين لحكومة الوحدة.

فيما يشارك في الطاولة المصغرة أيضا نائبان بمجلس إضافة للسياسيين ممثلين للقوات المسلحة الليبية في شرق البلاد . (نسرين سليمان ،2026 ، https://www.alquds.co.uk/)

ومن هذا المنطلق فقد اتسمت مهام المبعوثين الأمميين في ليبيا بالتعقيد الشدِيد، نتيجة لعدة عوامل، من أهمها:

- غياب الثقة بين الأطراف الليبية.
- تشابك المصالح الإقليمية والدولية.
- ضعف تنفيذ التوصيات والاتفاقات على الأرض (بوخشيم، 2021، ص 33).
- تعدد القوى المسلحة خارج سيطرة الدولة

ومن خِلال هذا المشهد فإنّ الشكل التالي يلخّص احاطات المبعوثين الأمميين أمام مجلس الأمن لعرض تطورات المشهد الليبي وتقييم مسارات العملية السياسية والأمنية منذ عام 2011 :

الجدول التفصيلي للمبعوثين الأمميين وإحاطاتهم في مجلس الأمن

ر	المبعوث	الفترة	أهم الإحاطات (وثائق S/…)	المضمون
1	عبد الإله الخطيب	2011	إحاطات مجلس الأمن	وقف العنف، الانتقال
2	إيان مارتن	2012–2011	S/2012/129	بناء المؤسسات
3	طارق متري	2014–2012	S/2013/516	هشاشة الدولة
4	برناردينو ليون	2015–2014	S/2014/653	الانقسام السياسي
5	مارتن كوبلر	2017–2015	S/2016/182	اتفاق الصخيرات
6	غسان سلامة	2020–2017	S/2018/140، S/2018/429	خطة شاملة
7	ستيفاني ويليامز	2021–2020	إحاطات 2020	وقف النار
8	يان كوبيش	2021	S/2021/62	الانتخابات
9	ستيفاني ويليامز	2022–2021	إحاطات مجلس الأمن	تعثر المسار
10	عبد الله باتيلي	2024–2022	S/2023/248	الجمود السياسي
11	هانا تيتيه	2024–الآن	تقارير حديثة (2024–2025)	إعادة تحريك العملية السياسية

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا –التقارير الدورية للأمين العام

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المحور الثالث: التحدّيات المؤثرة التي تحُد من فاعلية المبعوث الأممي في ليبيا

إنّ المبعوث الأمُمي يمثّل أداة دُبلوماسية مركزية تهدُف إلى تقارب وُجهات النّظر بين الأطرَاف المُتصارعة والتعبير عن حُلول سياسية توافقية ودعم خطط الانتقال السياسي، غيرَ أن فاعِلية هذا الدّور تتَوقّف على طبِيعة البِيئة السّياسية والأمنِية ، التي يعمل فيها إذْ لا يُمكن لأيّ وساطةٍ دولية أنْ تنجح فِي بيئة تتسم بتفكك الدولة وتعدد مراكِز القوّة وتداخُل التّدخلات الخارجية ، وفي ليبيا أظهرَت التجرُبة منذ عام 2011 م، إنّ جُهود الأمَم المتّحدة لمْ تُحقق تسوِية نِهائية مُستقرة وهو مَا يعكُس وُجود عوامل بنيوِية معقدة حدّت بشكل كبير من قدرة المبعوث الأممي على فرض أو حتى ضمان تنفيذ الحلول السياسية . (International (Crisis Group, 2019

أولا: الإنقسَام السّياسي وتعدّد مَراكِز السُّلطة

يُمثّل الإنقسَام السّياسي في لِيبيا أحدِ أخطَر التحدّيات التي تُعرقل فاعلية المبعوث الأمُمي، إذ لمْ تنجح الدّولة منذُ سنة 2011 في بناء سُلطة مركزية مُوحدة فاعلة على هيمنة القرَار السّياسي وبدلاً من ذلك برزت حالة من الثنائية أو التعددية المؤسسية تمثلت في وجود حكومات ، وبرلَمانات موازية إضافة إلى قوَى سِياسية محلية في المدن ، والمناطق المختلفة وهو ما جعل العمَلية السّياسية أقرب إلى شبَكة متداخلة من المنافسون السياسيون بدل أن تكون منظومة دولة واحدة، فهذا التعدد لا يخلُق فقط مشكلة مستعصية في تحديد الطرف الشرعي في الحوارات بل يؤدي أيضاً إلى غِياب التعهدات لتنفيذ أي اتفاق يتِم التوصل إليه إذ يُمكن لأي طرَف غير مُشارك أو غير مؤيد عن الاتّفاق أن يُعطله عملياً على الأرض، كما أنّ التحالُفات السّياسية في البلاد تتّميز بالمرونة الشديدة حيثُ تتغيّر مواقِف الأطراف تبعًاً لموازين القوة والسياسة التكتيكية ، وليس بموجب التزامات مؤسسية متجدرة وهو ما يُضعف قُدرة المبعوث الأمُمي على بناء عملية سياسية معتدلة ومتوازنة وأن تعدّد المشروعية في ليبيا هي أحد أهم دوافع تعثّر المساعي الحميدة لأنه يمنع دون وُجود عقيدة سياسِية واحدة يمكن الإعتماد عليها في تنفِيذ الاتّفاقات . (مركز الأهرام ، 2020).

ثانياً: انتشَار التشكيلات المُسلحة وضِعف احتكار الدّولة للعُنف

إنّ انهيار احتكار الدولة لاستخدام القوة يُعد أحد أهم التحديات الهيكلية التي تزعزع فاعلية المبعُوث الأمُمي إذ أدّى انهيار المؤسّسة العسكرية والأمنية بعد سنة2011 إلى ظُهور عشرات التشكِيلات المُسلحة التي أصبحت تُسيطر فعليًاً على الأرض فيِ مختلف المناطق ، وهذه الجماعات لم تعد مُجرد أطراف أمنية غير نظامية بل تحوّلت إلى فاعِلين سياسيين واقتصاديين يملُكون القدرة على التأثِير في مسار الدولة ذاتها سواء من خلال السّيطرة على مناطِق نفوذ أوْ من خلال التحكُّم في عوامل اقتصادية مثلَ النّفط والتهرِيب والهجرة غير الشرعية ، وبِذلك أصبحت القرَارات السّياسية في كثِير من الأحيان ورقة ضغط للتوازُنات العسكرية وليسَ نتيجة تفاوُض سياسي مدني ، والواقع هنا يجعَل أي اتفاق سياسيِ يتم التوصَل إليه عبر الوساطة الأمُمية هدف للاهتزاز لأنّ تنفيذُه يتطلب مُوافقة أو على الأقل عدم اعتِرَاض القُوى المُسلحة المُسيطرة على الأرْض ، كما أنّ ربط بعضِ هذه القُوى بمصالح اقتصادية مباشرة، مثلْ اقتصاد الخفي أو الحماية الأمنية يجعلها غير عازمة على إنهاء حالة الفوضى لأنّ استمرارِها يعني استمرار مصادر الدخل لديها ، ولذلك فإنّ انهيار البُنية الأمنية في لِيبيا خلق حالة من (تعددية مراكز القوة المسلحة) وهو ما يُضعف أي مُحاولة لبناء تسوِية سياسية مُستقرة(Wolfram Lacher ,2020).

ثالثاً: التّدخل الإقْليمي والدّولي فِي الصّراع الداخلِي الليبي

تعتبر التدخّلات الخَارجية من أبرز التحديات التِي تُضعف من فاعِلية المبعُوث الأمُمي حيث تحوّلت الساحة الليبية إلى ساحة تنافُس إقلِيمي ودُولي تتداخَل فيها مصالح مُتعددة الأمر الذِي جعل الصّراع اللّيبي يتجاوز حُدوده الداخِلية ليصبح جزءا مِن التكالب على النّفوذ في المنطقة، وهذا التعدّد في الأطراف الخارجية أدّى إلى تأبيد أطرافٍ ليبية مَختلفة سياسيًاً وعسكريًاً ممّا أسهم في تطويل أمد الصّراع وتعقِيد مساعي الحل فبدلا من أنْ يكون المبعُوث الأممِي وسيطًاً بين طرفين داخليين أصبح مجبرا للتّعامل مع شبكة واسعة من

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الفاعلِين الدوليين الذّين يمتلك كلٌّ مِنهم أدوات ضغط وفاعلية على الأطراف المحلية كما أن اختلاف مصالِح هذه القوى يؤدي إلى تعطِيل أيّ اتفاق لا يتوافق مع معادلاتها وهو ما يُضعف استقلالية العملية السياسية ويجعلها مستسلمة لتوازنات خارجية أكثر من كونها تعبيرًا عن إرادة ليبية داخلية ، وقد أكّدت مجموعة الأزمات الدولية أن التعددية في الفاعليين الخارجيين للصراع الليبي يمثل أحد أهم العوامل التي تُعرقل الوصول إلى تسوية سِياسية نهائية لأنه يحوّل الصّراع إلى ساحة تنافُس دولِي بالنيابة International Crisis Group, 2019).

رابعا: ضِعف أدوَات الأمُم المتحدة في فَرض التّنفيذ

رغم الدّور المركزي الذي يمارسه المبعُوث الأمُمي في إدارة العملية السياسية إلا أن تأثيره يظل محدُود بسبب طبيعة الوسائل التِي يمتلكها إذْ تعتمد الأمُم المتحدة في الأساس على الوسَاطة والدّبلوماسية والإقناع دُون استحواذ أدوات تنفِيذية مُباشرة أو قوة إلزام حقيقية ، وهذا يعنِي أن نجاح أيّ اتفاق سِياسي يرتكز بشكل كامل على نطاق التزام الأطراف به وليس على وجُود آلِية دولية قادرة على فرض تنفيذه ولعل مجلس الأمن الذِي يُعتبر الذّراع التّنفيذي الرّئيسي للمنظمة الأممية ، يواجه بدوره من انقسامات بين القوى الكُبرى ما يؤدي بين الحين والآخر إلى عرقلة القرارات ، أو إضعَافها إضافة إلى ذلك تظهر هوة وَاضحة بين التوصّل إلى الاتّفاقات السّياسية وبين تنفيذها الفعلي كما حدثَ في اتفاق "الصّخيرات" سنة 2015 م، حيثُ جابهت مراحِله التنفيذية تحدّيات كبِيرة بسبب رفض بعْض الفرقاء وعدم وجود قوة رقابة دولية فعّالة وتُشير تقارير بعثة الأمم المتحدة في ليبيا {**UNSMIL** } إلى أنّ أحد أبرز التحدّيات هو "ضِعف آليات المُتابعة والتّنفيذ" وهَوَ ما يجعل الاتّفاقات السّياسية معرضة للتعثّر أو الانهيار.

خامسا: ضِعف الثّقة السّياسية بين الأطرَاف اللّيبية

يُمثل غِياب الثّقة بين الفرقاء في ليبيا أحدِ التحديات السياسية والنفسية العميقة التِي تُعيق انجاز الوسَاطة الأمُمية إذ إنّ سنوات الصّراع والانقِسام والتجارُب الهزيلة في الاتّفاقات السّياسية السّابقة أدّت إلى خلق عدم الثقة المتبادل بين جميع الفرقاء ، فهذا الانعدَام في الثقة يجعَل كلّ طرف ينظُر إلى العمِلية السّياسية باعتبارها أداة لِتحقيق مكاسب مؤقتة ، وليسَ كنهج لِبناء دولة مُستقرة أيضا يُؤدي إلى استعدادْ دائم للتّراجع عن التعهدات عند تغْير موازين القوى، وفي مثْل هذه البيئة يُصبح دور المبعُوث الأمُمي محدودًا في كونه وسيطًا يدعو إلى تقرِيب المواقف دُون القُدرة على بِناء ثقة مُستدامة بين الأطراف، وعلى هذا الأساس فإنّ غياب الثّقة المتبادلة يعُد من أبرز التحديات أمام أيّ تسوِية سياسية في لِيبيا لأنّه يجعل الاتّفاقات معرضة للانهيار حتّى بعد توقِيعها.

سادسا: المكَونات الاجتماعِية والقبلِية المُعقدة

لعلّ المُكونات الاجتماعية في لِيبيا تعتبر تحدي مؤثر في تشعّب مُهمة المبعُوث الأممي إذْ يقوم المجتمع الليبي على تركيبة قبلية وجهوية قوية تلعب دوراً مهما في تحديد الولآءات السّياسية والمواقِف من الصَراع هذَا التنوّع الاجتماعي رغْم كونِه مصدر غنِى اجتماعي إلاّ أنّه في سِياق الصّراع يتحوّل إلى عامِل انقسام حيث ترتبط بعض المواقِف السّياسية بالانتماء الجُغرافي أو القبلِي أكثر من ارتباطها بالمشرُوع الوطني العام ، ولهذا فإنّ الواقع يجعل من الصّعب بِناء توافق وطني متكامل لأنّ أي تسوية سِياسية يجب أن تأخُذ مراعاة هذه المعادلات الاجتماعية الدّقيقة وإلاّ فإنهَا في الحقيقة ستواجِه رفضاً محليًاً في بعض المناطق ، كما أنّ المصالِح المحلِية والجهوية قد يسُود في كثِير من الأوقات على اعتبارات وطنِية مما ينهك قدرة المبعُوث الأممي على إعداد رُؤية جامعة وواضحة .

سابعا: عجز المؤسّسات الوطنِية

إنّ ضِعف المؤسّسات الوطنِية أحد التّحديات الأساسِية التِي تحُد مِن فاعِلية المَبعُوث الأُمُمي إذْ إنّ نجاح أيّ حل سياسي يعتمِد على وُجود مُؤسسات مؤثرة على تنفِيذ الاتفاقات وضمان الحفاظ على وتيرتها غير أنّ

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الحالة اللّيبية تتّصف بِضعف في الأجهزة الأمنية ، والإدَارِية والقضائِية إضَافة إلى تغييب الدستُور دائِم يُنظم العلاقَة بينَ السّلطات (Wehrey, 2018) .
إن هذا العجز المُؤسّسي يجعل من أيّ اتفاق سياسي هدف للتّعطِيل لأنّ التنفيذ يستند على مؤسّسات غير مُوحدة أو غير فعّالة ، كمَا أن غِياب الهيكل الدّستوري الثابت يُوجه إلى تكريس حالة الانتقال السّياسي المفتوح مما يجعل العملية السّياسية غير مُستقرة ويحُد من استطاعة المبعُوث الأُممي على تأسيس حُلول طوِيلة الأمد (Fukuyama, 2014) .

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة أدوار المبعوثين الأمميين في حلّ الصراعات الداخلية من خلال دراسة الحالة الليبية ، وهي من أكثر الأزمات تعقيدًا وتشابكًا في المنطقة العربية بعد 2011 م ، وقد بيّن التحلِيل أن تدخل الأمم المتحدة في ليبيا كان ضروريا في ظل غياب الدولة المركزية، إلّا أن هذا التدخل لم يرقَ إلى مستوى الحل النّهائي بسبب عوامل وتحديات متعددة، أبرزها غياب الإرادة السياسية الداخلية، والانقسام الدولي، وضعف أدوات التنفيذ والمتابعة.
فلقد أظهرت التّجربة الليبية أنّ نجاح المبعُوث الأممي لا يُمكن أن يتحقق فقط عبر إطلاق مُبادرات سياسية، بل يتطلب بِيئة داعمة ورُؤية واقعية وشمولية في التّعامل مع أطراف النزاع، كما أن التجربة تؤكد أنّ المسار الأممِي بحاجة إلى مراجعة منهجية، تضع في الحسبان تحوّلات الصراعات المعاصرة، وطبيعة المجتمعات المنقسمة ومحدودية أدوات الضغط السياسي التقليدية.
وفي الختام ، يبقى دور المبعوث الأممي في ليبيا مثالًا حيًّا على التّحديات التي تواجه حل الصّراعات الداخلية في ظل عالم مُتعدد الأقطاب، ويطرُح تساؤُلات عميقة حول مستقبل الوَساطات الدّولية وسبل تطويرها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

1- الدّور الأممي في ليبيا كان محدُود التأثير رغم الجهود المكثفة، حيث لم ينجح في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة تُنهي حالة الانقسام وتؤسس لمرحلة انتقالية واضحة المعالم.
2- ضِعف تجاوب الأطراف الليبية وغياب الإرادة السياسية لدى الفاعلين المحليين كان من أبرز معوّقات نجاح المبعوثين الأمميين، إذ ساد منطق الصّراع على السّلطة بدلًا من السعي إلى الحل التوافقي.
3- الانقسام الدّولي حول المُلف الليبي، وخصوصًا داخل مجلس الأمن، أدى إلى تضارب الرسائل السياسية وقلّل من فعالية التحرُكات الدبلوماسية التي كانت تقودها الأمم المتحدة.
4- الاتفاقات السّياسية التي أُبرمت تحت رِعاية أممية افتقرت إلى آليات تنفيذ ملزمة، مما جعل العديد منها عُرضة للتّعطيل أو الانهيار في المراحل اللاحقة.
5- التركيز على النُخب السياسية فقط دون إشراك فعلي للمُجتمع المدني ، والقواعد المجتمعية الواسِعة جعل كثيرا من المسارات السياسية غير مدعومة شعبيا، وضعيفة الأثر المَيداني.
6- أداء المبعوثِين الأمميين تَفاوت بين مبادرة وأُخرى، حيث أظهرت بعض الفترات تقدما نسبيًا، خصوصًا في لحظات التّهدئة، لكن غياب الاستمرارية وواقعية الحُلول أدى إلى فقدان الزخم.

ثانيًا: التوصيات

1- ضرورة توحيد الموقف الدّولي قبل طرح أي مبادرة سياسية جديدة، بما يضمن أن يكون للمبعُوث الأممي غطاء دولي قوي يعزز من مكانته وحياده أمام الأطراف المحلية.
2- إدماج كافة الفاعلين الليبيين في مسارات الحوار، بما في ذلك المكونات القبلية، والمجتمع المدني، والشباب، والنساء، والجهات الفاعلة ميدانيًا، لتوسيع قاعدة الشرعية الاجتماعية لأي اتفاق.
3- التحول من التركيز على تقاسم السلطة إلى "بناء الدولة" من خِلال دعم مشاريع المصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة المؤسسات وتنظيم الانتخابات على أُسس دستورية متوافق عليها.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- إنشاء آلِية أممية-إقليمية مشتركة للرّقابة على تنفيذ الاتفاقات تشمل أدوات ضغط ناعمة وذكية، مثل العُقوبات، والتحفِيز السياسي، وربط الدّعم الدولي بالتقدم السياسي الحقيقي.
5- تعزيز مهنية واستقلالية المبعُوث الأممي عبر اختيار شخصِيات ذات خبرة فعلية في الصراعات المعقدة، ودعمهم بفرق متعددة التخصصات لضمان شمولية التحليل والتخطيط.
6- إعادة تقييم أدوات الوساطة التقلِيدية وتطوير نماذج أكثر ديناميكية تستجيب لطبيعة الصراعات المركّبة، خاصّة في الدول التي تشهد تفتتا مؤسسيا ومجتمعيًا.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

قائمة المراجع

1- **أولاً** : العربية
2- أبو زيد، عادل، (2019)، النزاعات الداخلية في العالم العربي، دار الفكر العربي، القاهرة
3- زيدان، محمد، (2017)، مفهوم النزاع الداخلي وأثره على الأمن القومي. دار الهدى.
4- اللجنة الدولية للصليب الأحمر ((ICRC،2008))، القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته، جنيف.
5- الشيخ ، محمد ، (2025) ، تطورات الملف الليبي في أروقة الأمم المتحدة : 2025هل من مقاربة واقعية تنهي الأزمة؟ ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، مجلة الجديد ، طرابلس
6- عبدالحميد، هيثم، (2020)، النزاعات المسلحة الداخلية والدور الأممي، دار المسيرة.
7- عبدالنور، سفيان. (2018)، الصراع السياسي في الدول النامية، دار الشروق، القاهرة
8- كامل، يوسف. (2021)، النزاعات طويلة الأمد: الأسباب والمعالجات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
9- الدليمي، أكرم. (2016)،الأبعاد الإنسانية للنزاعات الداخلية، دار العلوم. بغداد
10- الشمري، عبدالله. (2020)، التدخلات الخارجية وتأثيرها على النزاعات المحلية، دار الحكمة.
11- الناصري، طارق. (2015)، الصراعات الطائفية في الشرق الأوسط، دار الزهراء.
12- خليل، منى. (2018)، التفاوت الاقتصادي والنزاعات الاجتماعية، دار اليسر.
13- مرعي، سمير. (2020)، الهويات الثقافية والصراع الداخلي، مركز البحوث الاجتماعية.
14- سالم، علاء. (2021). التدخلات الإقليمية في النزاعات العربية، دار الكتاب الحديث.
15- منصور، ليلى. (2017)، الأمم المتحدة والنزاعات الدولية، دار الكتاب الحديث.
16- سعيد، خالد. (2019)،ميثاق الأمم المتحدة وتدخلاتها في النزاعات، دار النهضة، القاهرة
17- علي، ناصر. (2020)، دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الداخلية، مركز دراسات الأمن والسلام.
18- نادر، فاطمة. (2018)، بناء السلام ما بعد النزاعات، دار الصفوة.
19- جبر، يوسف. (2016)، المبعوث الأممي في القانون الدولي المعاصر، دار الأفق العربي.
20- مروان، سمير. (2021)، إدارة النزاعات المعاصرة، دار الفكر القانوني.
21- العساف، حسن. (2019)، الوساطة الأممية في النزاعات الأهلية، المركز الأكاديمي للدراسات.
22- الهاشمي، رامي. (2020)، مقاربة الأمم المتحدة للأزمات السياسية، دار الأندلس.
23- حمزة، نضال. (2022)، التحديات التي تواجه المبعوث الأممي في النزاعات الداخلية. دار الفكر الديمقراطي.
24- السنوسي، خالد. (2017)، ليبيا بعد القذافي: تحولات الدولة والمجتمع. دار الكتاب الوطني.
25- أبوشاقور، مصطفى. (2018)، المرحلة الانتقالية في ليبيا: الفرص والتحديات. دار الفكر العربي.
26- البرغثي، طارق. (2019)، الصراع السياسي في ليبيا بعد الثورة، دار البيان.
27- الحاسي، سليم. (2020)، الانقسام المؤسسي في ليبيا، دار النخبة.
28- بن طاهر، مراد، (2020)، اتفاق الصخيرات: النشأة والمصير. مركز الدراسات المغاربية.
29- العبيدي، نجلاء، (2022). الحوار السياسي الليبي – فرص وتحديات. دار الساقي.
30- العريبي، محمد، (2023). فشل الانتخابات الليبية: العوامل الدولية والمحلية، مركز الدراسات المغاربية.
31- سلامة، غسان. (2021)، ليبيا من الداخل: شهادتي في الوساطة الأممية. دار الفارابي.
32- بوخشيم، أمين. (2021)، المعيقات الداخلية والخارجية أمام تسوية النزاع الليبي. مركز دراسات الشأن الليبي.
33- بن ساسي، نادر. (2024)، المساعي الأممية في ليبيا بعد 2021، دار الأندلس.
34- عبدالحفيظ، حسام، (2020). المسارات السياسية للأمم المتحدة في ليبيا، مركز الأبحاث الدولية.
35- نادر، فاطمة،(2023)، التدخلات الخارجية في النزاعات الداخلية: ليبيا نموذجًا، دار الوعي العربي.
36- الدرديري، فوزي، (2020)، الأزمة الليبية والمبعوثون الدوليون، دار الحكمة.
37- الهنشيري، زياد، (2020)، اتفاق الصخيرات: الواقع والتحديات، دار الفكر العربي.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

38- سليمان ، نسرين ، في لقاء روما الأول: «الاجتماع المصغر» يتجه لإعادة تشكيل مفوضية الانتخابات وتمهيد المسار الانتخابي، ابريل 2026 متاح على الربط التالي : https://www.alquds.co.uk/

ثانيًا : المراجع الأجنبية

1-By Julie Gregory, **Bridging the Gap Between UN Special Envoys and the Protection of Civilians**, April 23, 2026

2- https://www.stimson.org/2026/bridging-the-gap-between-un-special-envoys-and-the-protection-of-civilians, /

3-Fukuyama,

https://ojs.library.okstate.edu/osu/index.php/OKPolitics/article/view/7156/65952014

4-Military Integration **of Armed Groups as a Conflict Resolution Approach in Africa: Good Strategy or Bad Compromise** ?,

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).